وزارة المالية

قرار رقم ٥٤٢ لسنة ٢٠١٨

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون الضريبة على القيمة المُضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ ، ولائحته التنفيذية ؛

وعلى ما عرضه رئيس مصلحة الضرائب المصرية ؛

ولصالح العمل ، ومقتضياته ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

يعمل بالمعايير المرفقة بهذا القرار بشأن تنظيم إمساك الممولين الحسابات الإلكترونية ، وبشأن التحول من نظم الحسابات المكتوبة إلى الحسابات الإلكترونية .

وفى حال مخالفة تلك المعايير تطبق الأحكام المنصوص عليها فى قانون الضريبة على الدخل ، ولائحته التنفيذية ، وقانون الضريبة على القيمة المُضافة ، ولائحته التنفيذية ، بحسب الأحوال .

(المـادة الثانية)

يتولى رئيس مصلحة الضرائب المصرية إصدار التعليمات ، ووضع الآليات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

(المـادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من أول يناير ٢٠١٩

صدر فى ٢٠١٨/١٠/٨

وزير المالية

د . محمد معيط



الإصدار الثاني

معايير الرقابة الداخلية على نظم الحسابات الآلية
بما يحقق المتطلبات الضريبية
لمصلحة الضرائب المصرية



وزارة المالية
مصلحة الضرائب
المصرية

www.incometax.gov.eg

شارك فى إعداد الإصدار الأول :

قيادات مصلحة الضرائب المصرية :

الأستاذ / عبد المنعم مطر ، رئيس مصلحة الضرائب المصرية - سابقًا .

الأستاذة / عفاف محمود السيد ، رئيس قطاع المناطق الضريبية (ضرائب دخل) - سابقًا .

الدكتور / حسن عبد الله ، رئيس قطاع البحوث والسياسات الضريبية (قيمة مضافة) - سابقًا .

الأستاذ / أسامة توكل ، رئيس مركز كبار الممولين - سابقًا .

الأستاذ / على سلطان ، رئيس قطاع الفحص (قيمة مضافة) .

الأستاذ / سعيد عبد الرحمن ، رئيس الإدارة المركزية للفحص (ضرائب دخل) سابقًا .

الأستاذ / عادل يوسف ، رئيس قطاع شركات الأموال .

وحدة فحص النظم الآلية (ضرائب مبيعات) :

الأستاذ / هانى عبد العليم ، مشرف عام على فحص النظم والمعلومات - سابقًا .

الأستاذة / رشا عبد العال راضى ، رئيس وحدة فحص النظم الآلية .

الأستاذ / محمد سمير محمد سعد ، مأمور أول فحص نظم آلية .

الأستاذ / أيمن محمود معوض ، مأمور أول فحص نظم آلية .

الأستاذ / خالد حسن إبراهيم ، مأمور أول فحص نظم آلية .

الأستاذ / مصطفى محمد رمضان ، مأمور ثان فحص نظم آلية .

الأستاذ / محمد حسن عطية ، مأمور ثان فحص نظم آلية .

اتحاد الصناعات المصرية - غرفة صناعة البرمجيات :

الأستاذ / محمد البهى ، رئيس لجنة الضرائب باتحاد الصناعات المصرية .

الأستاذة / ذكية إبراهيم غنيم ، عضو اتحاد الصناعات المصرية .

الأستاذ / خالد إبراهيم العسكرى ، مدير عام غرفة البرمجيات - سابقًا .

الأستاذ / حسام الدين محمد ، عضو مجلس إدارة غرفة البرمجيات .

المهندس / محمد جاد أمين جاد ، عضو غرفة البرمجيات .

الأستاذ / أحمد السيد ، عضو غرفة البرمجيات .

الأستاذ / محمد محمد أحمد العيسوى ، عضو غرفة البرمجيات .

شارك فى إعداد الإصدار الثانى :

أعضاء وحدة فحص نظم الحسابات الآلية - مكتب رئيس المصلحة

وذلك بالاشتراك مع مكتب ارنست آند يونغ ERNST & YOUNG

تحت إشراف

الأستاذ / عماد سامى - رئيس مصلحة الضرائب المصرية

الأستاذ / محمد عبد الستار - نائب رئيس مصلحة الضرائب المصرية

الأستاذ / أسامة توكل - مستشار وزير المالية

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ٦
أولاً - مقدمة ٧
ثانيًا - الأساس العلمى والهدف من وضع هذه المعايير ٨
ثالثًا - الإطار العام ٨
رابعًا - نطاق التطبيق ٩
خامسًا - الأساس القانونى ٩
سادسًا - معايير الرقابة الداخلية على نظم الحسابات الآلية بما يحقق المتطلبات
الضريبية لمصلحة الضرائب المصرية ١١
المجموعة الأولى - معايير الرقابة العامة (الخاصة ببيئة النظام) ١٢
١ - الفصل بين المسئوليات ١٣
٢ - التوثيق المستندى للبرنامج ١٥
٣ - الرقابة على الأصول الآلية ١٧
٤ - رقابة وتأمين الدخول على البرنامج ١٨
المجموعة الثانية - معايير الرقابة الخاصة بالتطبيقات ٢٠
٥ - الرقابة على المدخلات ٢١
٦ - الرقابة على تشغيل وترحيل البيانات ٢٤
٧ - الرقابة على المخرجات ٢٦
المجموعة الثالثة - معايير التطبيقات المالية والمتطلبات الضريبية ٢٧
٨ - الأحكام العامة ٢٨
٩ - الرقابة على تطبيقات الحسابات العامة ٣٣
١٠ - الرقابة على تطبيقات المبيعات ٣٨
١١ - الرقابة على تطبيقات المشتريات ٤٢
١٢ - الرقابة على تطبيقات المخازن ٤٥
سابعًا - المراجع ٤٩
ثامنًا - المرفقات ٥٠

أولاً - مقدمة

فى ضوء منهج مصلحة الضرائب المصرية لتطوير أساليب الفحص المستخدمة وفقًا لأحدث الأساليب المطبقة عالميًا وبما يخدم التطبيق الصحيح لأحكام القانون .

ونظراً للتطور الهائل فى مجال تكنولوجيا المعلومات وانتشار استخدام الحاسبات الآلية فى جميع المجالات ، واستبدال النظم المحاسبية التقليدية والسجلات والدفاتر اليدوية بأنظمة وبرامج حسابات آلية حديثة ، كان لابد من مسايرة المصلحة لهذا التطور بتطبيق منظومة فحص برامج الحسابات الآلية والعمل على إصدار معايير للرقابة على برامج الحسابات الآلية لتحقيق مزيد من الشفافية والدقة بما يتواكب مع المعايير الدولية للمراجعة والرقابة على النظم الآلية لمد جسور الثقة بين المصلحة والمسجلين والممولين .

وبناء على التعديلات التشريعية على قوانين ضريبة الدخل وكذلك صدور قانون القيمة المضافة نضع بين يديكم معايير الرقابة الداخلية على نظم الحسابات الآلية بما يحقق المتطلبات الضريبية لمصلحة الضرائب المصرية الإصدار الثانى ٢٠١٨

وتعد تلك المعايير بمثابة النموذج الذى يجب توافره ببرامج الحسابات الآلية لدى الشركات حتى يتسنى للمصلحة اعتماد مخرجات تلك البرامج عند إجراء الفحص الضريبى وفقًا للمتطلبات الضريبية .

وما توفيقى إلا باللّه

رئيس
مصلحة الضرائب المصرية
عماد سامى

ثانيًا - الأساس العلمى والهدف من وضع هذه المعايير

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD دليل توجيهات بعنوان "التوجيهات والمواصفات المتعلقة بالامتثال الضريبى لبرامج الأعمال والمحاسبة" ودعت الدول الأعضاء وغير الأعضاء بها إلى إصدار التوجيهات الخاصة بها والتى تلائم تشريعاتها الداخلية واستناداً إلى هذا الدليل بالإضافة إلى إصدارات ISACA و COSO و AICPA والتى تركز فى مجملها على ضرورة تقدير مراجع الحسابات لخطر الرقابة من خلال اختبار وسائل الرقابة الموجودة ، وذلك قبل قيامه بالاختبارات الأساسية اللازمة لفحص القوائم المالية ، فاكتشاف الغش والأخطاء فى حالة استخدام المعالجات الإلكترونية للبيانات أصعب منه فى ظل النظم اليدوية .

كان هذا هو الأساس العلمى الذى تم الاعتماد عليه لوضع معايير رقابة داخلية على نظم الحسابات الآلية ما يحقق المتطلبات الضريبية لمصلحة الضرائب المصرية والتى يتم الاعتماد عليها فى تحديد الالتزامات الضريبية وذلك بأقل عبء ، والتى تهدف إلى :

١ - رفع درجة الثقة فى دقة واكتمال المدخلات والمخرجات من نظم الحسابات الآلية .

٢ - رفع درجة الثقة فى دقة وسلامة النظم المحاسبية وكفاءتها فى تشغيل البيانات وتحقيق الالتزامات الضريبية .

٣ - المحافظة على الموجودات سواء كانت المكونات المادية لنظم الحسابات الآلية أو البيانات الإلكترونية بطريقة سليمة .

٤ - التحقق من صحة وتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية داخل المنشآت .

ثالثًا - الإطار العام

تعد المعايير بمثابة النموذج الذى يجب أن تتبعه المنشأة لتوفير بيانات يمكن الاعتماد عليها عند الفحص ، وتقوم الهيئات العلمية والمهنية بوضع هذه المعايير ، ويمكن تجميع

معايير المراجعة المتعارف عليها والصادرة عن الهيئات العلمية والمهنية فى معظم دول العالم تحت ثلاث مجموعات أساسية وهى :

١ - معايير الرقابة العامة General Controls

٢ - معايير رقابة خاصة بالبرامج Application Controls

٣ - معايير التطبيقات المالية والمتطلبات الضريبية

Financial Reporting And Tax Controls.

رابعًا - نطاق التطبيق

وضعت هذه المعايير لتحقيق المتطلبات الضريبية لمصلحة الضرائب المصرية فى برامج الحسابات الآلية للمسجلين والممولين بالمصلحة .

خامسًا - الأساس القانونى

قانون الضريبة على الدخل وقانون الضريبة على القيمة المضافة كما يلى :

- تنص المادة (٧٨) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ على الآتى :

"وللممولين إمساك حسابات إلكترونية توضح الإيرادات والتكاليف السنوية ويصدر الوزير قراراً بتنظيم إمساك هذه الحسابات وضوابط التحول من نظم الحسابات المكتوبة إلى الإلكترونية" .

- تنص المادة (١٣) من قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ على الآتى :

"يلتزم المسجل بإمساك سجلات ودفاتر محاسبية منتظمة يدويًا أو إلكترونيًا يسجل فيها أولاً بأول العمليات التى يقوم بها ، ويجب أن يحتفظ بهذه السجلات والدفاتر والمستندات بما فيها صور الفواتير لمدة خمس سنوات تالية لانتهاء السنة المالية التى

أجرى فيها القيد بهذه السجلات والدفاتر . وتحدد اللائحة التنفيذية الحدود والقواعد والإجراءات والسجلات والدفاتر التى يلتزم المسجل بإمساكها يدويا أو إلكترونيًا ، والبيانات التى يتعين إثباتها فيها والمستندات التى يجب الاحتفاظ بها" .

- وتنص الفقرة الأولى من المادة (٥٢) منه على الآتى :

"تحدد اللائحة التنفيذية نظم الرقابة اللازمة على دفاتر ومستندات المسجلين ، ونظم الحسابات الآلية وأجهزة البيع الإلكترونى التى يستخدمها المسجلون فى مباشرة نشاط بيع سلعة أو أداء أو استيراد خدمة خاضعة للضريبة أو ضريبة الجدول ، بهدف التحقق من التزام المسجل بحسابها وفقًا لأحكام هذا القانون".

- كما تنص المادة (٥٣) من القانون ذاته على الآتى :

"للوزير وضع نظام أو أكثر يمكن المصلحة من الحصول إلكترونيًا على الإقرارات الضريبية وصور أو بيانات الفواتير الضريبية المصدرة من المسجل أو إليه ، وعلى المسجل الالتزام بإخطار المصلحة بصور الفواتير أو بياناتها وقسائم تحصيل ماكينات تسجيل النقدية وفقًا لهذا النظام عند طلبها .

كما يجوز للوزير أو من يفوضه إلزام المنشآت أو بعضها استخدام ماكينات تسجيل المتحصلات النقدية التى توضح قيمة المبيعات أو التوريدات والضريبة المستحقة عليها" .

- تنص الفقرة الأولى من المادة (١٣) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة على الآتى :

"فى تطبيق أحكام المادة (١٢) من القانون ، يلتزم المسجل بأن يحرر فاتورة ضريبية ورقية أو إلكترونية عند بيع السلعة أو أداء الخدمة الخاضعة للضريبة" .

- وتنص الفقرة الأخيرة من المادة (١٤) من اللائحة ذاتها على الآتى :

"وفى جميع الأحوال إذا كان المسجل مستخدمًا لأنظمة الحاسب الآلى ، فإنه يعتد بالبيانات والملفات المستخدمة كبديل لتلك الدفاتر التى تتوافر فيها الضوابط الذى يصدر بها قرار من الوزير أو من يفوضه " .

- كما تنص الفقرة الأولى من المادة (٥٩) من اللائحة ذاتها على الآتى :

" فى تطبيق أحكام المادة (٥٢) من القانون ، تتم الرقابة المتعلقة بالضريبة وضريبة الجدول على أسس مستندية ودفترية ، وعند استخدام المسجل لأنظمة الحاسب الآلى يحق للمصلحة مراجعة واختبار هذه الأنظمة للتأكد من جودتها. وفى حالة عدم توفر هذه الأسس فلرئيس المصلحة تحديد القواعد والضوابط اللازمة لأحكام الرقابة" .

سادسًا - معايير الرقابة الداخلية على نظم الحسابات الآلية بما يحقق المتطلبات الضريبية لمصلحة الضرائب المصرية

تم وضع عدد (١٢) معياراً للرقابة الداخلية على نظم الحسابات الآلية ، تندرج تحت ثلاث مجموعات رئيسية وذلك كما يلى :

المجموعة	رقم المعيار	اسم المعيار
معايير الرقابة العامة (الخاصة ببيئة النظام)	١	الفصل بين المسئوليات
	٢	التوثيق المستندى للبرنامج
	٣	الرقابة على الأصول الآلية
	٤	رقابة وتأمين الدخول على البرنامج
معايير الرقابة الخاصة بالتطبيقات	٥	الرقابة على المدخلات
	٦	الرقابة على تشغيل وترحيل البيانات
	٧	الرقابة على المخرجات
معايير التطبيقات المالية والمتطلبات الضريبية	٨	الأحكام العامة
	٩	الرقابة على تطبيقات الحسابات العامة
	١٠	الرقابة على تطبيقات المبيعات
	١١	الرقابة على تطبيقات المشتريات
	١٢	الرقابة على تطبيقات المخازن

المجموعة الأولى

معايير الرقابة العامة (الخاصة ببيئة النظام)

General Controls

تشمل إجراءات الرقابة على البيئة التى تعمل بها الحاسبات الآلية وإجراءات التطوير والحفظ والتشغيل . وتهدف إلى ضمان تطوير وتنفيذ التطبيقات والملفات والبرامج والعمليات فى الحاسبات الآلية بصورة صحيحة ومناسبة. وهى تشمل مجموعة من المعايير التى تحكم النظام العام وتحيط بالبيئة الخاصة بنظام الحسابات الآلية المستخدمة ، وهى الحد الأدنى ويمكن زيادتها لتحسين الرقابة وتحسين الأداء ، بناء على توجيهات الشركة المستخدمة للبرنامج أو توجيهات الشركة المنتجة للبرامج والمراقبين لهذه النظم وتتمثل فى أربعة معايير وذلك كما يلى :

رقم المعيار	اسم المعيار
١	الفصل بين المسئوليات
٢	التوثيق المستندى للبرنامج
٣	الرقابة على الأصول الآلية
٤	رقابة وتأمين الدخول على البرنامج

المعيار (١)

الفصل بين المسئوليات

أولاً - هدف المعيار :

يهدف هذا المعيار إلى الفصل بين المهام (الوظائف) المتعارضة لمنع التلاعب ومنع عمليات الغش والاحتيال .

ثانيًا - نطاق المعيار :

جميع الوظائف سواء الإشرافية أو التنفيذية .

ثالثًا - بنود الرقابة على المعيار :

(١/١) يجب الفصل بين الوظائف المرتبطة بنظم الحاسبات الإلكترونية

يجب إعداد مصفوفة تحديد المهام والمسئوليات ((Segregation of Duties Matrix للفصل بين الوظائف المتعارضة بنظم الحاسبات الإليكترونية وأن يتم اعتماد تلك المصفوفة من الإدارة العليا .

مثال :

الفصل بين الوظائف المرتبطة بنظم الحاسبات الإلكترونية مثل :	
محللى النظم	(Systems Analyst)
المبرمجين	(Programmers)
المسئول عن قواعد البيانات	(Database Administrator DBA)
المحاسبين	(Accountants)

(١/٢) الفصل بين المسئولين عن العمليات المحاسبية والمالية المتعارضة .

يجب إعداد مصفوفة تحديد المهام والمسئوليات (Segregation of Duties Matrix) للفصل بين الوظائف المتعارضة بالعمليات المحاسبية والمالية وأن يتم اعتماد تلك المصفوفة من الإدارة العليا .

مثال :

الفصل بين المسئولين عن العمليات المحاسبية والمالية المتعارضة مثل :

المسئول عن استلام النقدية (إدارة الخزينة)

المسئول عن استلام البضاعة (إدارة المخازن)

المسئول عن إصدار فاتورة المبيعات (إدارة المبيعات)

المعيار (٢)

التوثيق المستندى للبرنامج

أولاً - هدف المعيار :

يهدف هذا المعيار إلى توفير وصف كتابى لما يقوم به النظام وكيفية القيام به، وكذلك توفير أساس للتشغيل والاستخدام والمراجعة الفعالة للنظم أو إعادة بناء النظام فى حالة وقوع تلف أو تخريب وكذلك خرائط التدفق ونماذج المستندات والتقارير وأى وسائل أخرى للتعريف بأهداف نظام المعلومات والطريقة التى يعمل بها.

ثانيًا - نطاق المعيار :

يتم تطبيق المعيار على النظم والبرامج والعمليات وقواعد البيانات والتحديثات التى تتم عليها .

ثالثًا - بنود الرقابة على المعيار :

(٢ / ١) توثيق النظام :

يجب توفير سلسلة وافية وشاملة من الوثائق والمستندات المطلوبة لمساعدة المدققين والمستخدمين فى فهم نواحى عمل النظام والإجراءات والتى تصف الغرض من نظام التشغيل ويشتمل على خرائط تدفق البيانات، وصف المدخلات ،وصف المخرجات ، رسائل الأخطاء ، وقوائم الرقابة ، وإجراءات تصحيح الأخطاء ومعايير الأمن .

(٢ / ٢) توثيق البرامج :

يجب توفير دليل تشغيل البرامج والذى يصف الغرض من البرنامج ويشتمل على قوائم البرنامج، إجراءات الرقابة ، شكل المدخلات والمخرجات ، نتائج اختبار البرنامج ، وتعليمات التشغيل ، للمساعدة على فهم كيفية تشغيل البرنامج .

(٢/٣) ضوابط التعديل على النظام :

(١/٣/٢) يجب تحديد المسئول عن تعديل النظام (المصرح له بذلك) .

(٢/٣/٢) يجب اعتماد طلب التعديل على النظام من الشخص المصرح له بذلك .

(٣/٣/٢) يجب اختبار التعديلات من خلال الموظفين المعنيين .

(٤/٣/٢) يجب توثيق نتائج الاختبار .

(٥/٣/٢) يجب الموافقة على تطبيق التعديلات فعليًا على النظام من المصرح له بذلك .

(٦/٣/٢) يقتصر الوصول إلى التغييرات على عدد محدود من الموظفين المصرح لهم بذلك فى بيئة التشغيل .

(٤/٢) الإفصاح :

(١/٤/٢) يجب الإفصاح عن أى تغيرات أو تحديثات بالبرنامج على أن تكون موثقة داخليًا من المدير المسئول .

(٢/٤/٢) يجب الإفصاح ضمن بنود رخصة برنامج الحسابات التى تصدرها الشركات المنتجة عما إذا كان البرنامج يتبع معايير الرقابة الداخلية لبرامج الحسابات الآلية من عدمه.

(٥/٢) يجب توفير مسارات مراجعة (Audit Trail)

وذلك لتوفير إمكانية التتبع إلكترونيًا للبيانات من ميزان المراجعة إلى المستند الأصلى والعكس .

المعيار (٣)
الرقابة على الأصول الآلية

أولاً - هدف المعيار :

يهدف إلى حماية معدات الحاسب وبرامج النظام وبرامج التطبيقات وقواعد البيانات من أخطار التلف العرضى أو محاولات التهديد أو التخريب المتعمدة .

ثانيًا - نطاق المعيار :

يطبق المعيار على جميع أجهزة الحاسب المستخدمة والشبكات والبرامج والتطبيقات وقواعد البيانات .

ثالثًا - بنود الرقابة على المعيار :

(٣/ ١) الحماية المادية وتأمين الوصول للبيانات :

يجب توفير الحماية المادية لوحدات تخزين البيانات كالخادم "السيرفر" والوسائط وغيرها .... من التلف أو الفقدان .

ويجب أن يكون جهاز الكمبيوتر أو الخادم موجود فعليًا فى مصر ويجوز للممول أو المسجل أن يحتفظ بنظام الكمبيوتر المركزى خارج مصر بشرط أن تكون له طرفية أو توصيلة طرفية فى مصر يمكن من خلالها الوصول إلى كافة البيانات المتعلقة بحسابات الممول أو المسجل فى مصر .

(٣/ ٢) الصيانة :

يجب عمل صيانة وقائية ودورية لأجهزة النظام الآلى والتحقق من عملها بكفاءة والعمل على تقليل حدوث أعطال أو أخطاء من خلال الصيانة الوقائية .

(٣/ ٣) نسخ احتياطية للبيانات :

يجب توفير نسخة احتياطية دوريا من بيانات النظام للحفاظ عليها من التلف أو الفقدان وتوضع هذه النسخ فى مكان آمن داخل الشركة وخارجها .

(٣/ ٤) أرشفة البيانات واسترجاعها :

يجب أن يتضمن النظام خاصيات الأرشفة التى تضمن سلامة السجلات الإلكترونية ووضوحها خلال المدة المحددة قانونًا على حفظها. كذلك يجب أن يتضمن النظام آلية تسمح للمستخدم والمدققين استرجاع سجلات البيانات المحفوظة فى حال ارشفتها أو فقدانها والتحقق من اكتمال عملية الاسترجاع .

المعيار (٤)
رقابة وتأمين الدخول على البرنامج

أولاً - هدف المعيار :

يهدف إلى منع الدخول بصورة مادية أو إلكترونية إلى أجهزة الحاسب والشبكات بطريقة غير شرعية واستغلال الحاسب بما يتماشى مع الأهداف العامة للشركة .

ثانيًا - نطاق المعيار :

يطبق على جميع الأجهزة والبرامج والتطبيقات ونظم الشبكات وقواعد البيانات .

ثالثًا - بنود الرقابة على المعيار :

(٤ / ١) الحماية من الدخول غير المصرح لأجهزة الحاسب الآلى :

يجب وضع مجموعة من السياسات والإجراءات الرقابية التى تحد من سهولة الوصول إلى أجهزة الحاسب لغير المصرح لهم باستخدامها استناداً لقاعدة الحاجة إلى المعرفة (Need to Know) .

مثال :

جدول يوضح سياسات الدخول لمراكز الحاسب وذلك كمثال

مجموعة الأفراد	سياسة الدخول لمركز الحاسب .
مشغلو الحاسب	غير محدد ولكنه مقيد بالجدول الوظيفى وبطاقة التحقق السليمة .
فنيو الإصلاح والصيانة	أثناء فترات الصيانة أو حالات التوقف الفجائى .
المبرمجون	فى فترات محددة عند عدم وجود بيانات تشغيلية حقيقية يتم معالجتها .
الاستشاريون الخارجيون	بناء على تصريح معتمد .
المديرون	وفقًا للمسئوليات الوظيفية .
المراجعون الخارجيون	بناء على تصريح معتمد .
المراجعون الداخليون	غير محدود ولكنه مقيد فقط بالتحقق منهم .

(٤ / ٢) منع الدخول غير المصرح به على قواعد البيانات :

يتم منع الدخول غير المصرح به من خلال أن يكون لدى كل مستخدم كود مستخدم وكلمة مرور (ID Numbers And Password) خاصة به لتحقيق الفصل بين المسئوليات

وحماية البيانات ، ويجب فرض حد أدنى من شروط إعداد كلمة المرور على التطبيقات ونظام التشغيل وقواعد البيانات (على سبيل المثال تعقيد كلمة المرور - تحديد عمر كلمة المرور - تحديد تاريخ انتهاء صلاحية كلمة المرور ... إلخ) .

(٣/٤) جدول صلاحيات المستخدمين :

يتم عمل جدول بالبرنامج يوضح صلاحيات كل مستخدم بالنظام الآلى (Device Authorization Table) من حيث الدخول على المكونات المختلفة للأنظمة والتعديل وأيضًا الوصول للتقارير المالية بالبرنامج ، ويجب تحديث ذلك الجدول باستمرار فى حالة حدوث أى تعديل .

المجموعة الثانية

معايير الرقابة الخاصة بالتطبيقات

Application Controls

تهدف هذه المعايير إلى إحكام إجراءات الرقابة على التسجيل وسلامة البيانات فى مراحل (المدخلات - التشغيل - المخرجات) وتوفير درجة تأكد معقولة من سلامة عمليات التسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير ، وتعد تلك المعايير الحد الأدنى ويمكن زيادتها لزيادة الرقابة بناءً على توجيهات الشركة المنتجة للبرامج أو توجيهات الشركة المستخدمة للبرنامج والمراقبين لهذه النظم وتتمثل فى ثلاثة معايير وذلك كما يلى :

رقم المعيار	اسم المعيار
٥	الرقابة على المدخلات
٦	الرقابة على تشغيل وترحيل البيانات
٧	الرقابة على المخرجات

المعيار (٥)

الرقابة على المدخلات Input controls

أولاً - هدف المعيار :

توفير درجة تأكد معقولة من صحة إدخال البيانات وعدم فقدانها أو الإضافة إليها أو الحذف منها أو عمل أى تعديلات غير مشروعة فى البيانات .

ثانيًا - نطاق المعيار :

يجب تطبيق هذا المعيار عند إدخال البيانات إلى البرامج التطبيقية أو عند إعادة إدخالها مرة أخرى وذلك حتى يوفر البرنامج درجة معقولة من مصداقية البيانات من حيث التوثيق وتقليل الأخطاء ومنع تكرار إدخال البيان واكتمال إدخال البيانات المطلوبة .

ثالثًا - بنود الرقابة على المعيار :

(٥ / ١) قائمة بالأخطاء Error listing

يجب أن ينشئ البرنامج قائمة بالأخطاء (Error listing) التى حدثت أثناء الإدخال على النظام وذلك لمتابعة الأخطاء وتصحيحها ومعرفة أسبابها .

(٥ / ٢) تحديد نوعية المدخلات Field Checks

يجب أن يتضمن البرنامج منع إدخال أنواع البيانات المختلفة عن نوع الحقل الذى يتم به الإدخال (Field Checks) .

مثال :

عدم إدخال حرف مكان حقل رقمى، مثل رقم الضمان الاجتماعى أو رقم الموظف وذلك لتقليل الأخطاء الخاصة بالإدخال .

(٥ / ٣) إجماليات المدخلات :

يجب أن يظهر البرنامج إجماليات القيم المدخلة (Financial Totals)

مثال :

عند إدخال عدد أصناف البيع بفاتورة فيجب أن يظهر إجمالى قيمة الفاتورة بالبرنامج حتى يتم مراجعتها مع البيان المدخل .

(٥ / ٤) الإجمالى العشوائى Hash Total

يجب أن يظهر البرنامج إجمالى عشوائى (Hash Total) كطريقة للرقابة على المدخلات وهو رقم ليس له معنى ولكن يؤكد اكتمال البيانات .

مثال :

إجمالى عدد الفواتير أو إجمالى عدد الموظفين ويقارن مع البيان المدخل

(٥ / ٥) وجود نموذج لشكل البيانات :

يجب تحديد نموذج لشكل البيانات المطلوب إدخالها متوافقة مع نوع الحقل الذى يتم به الإدخال لتقليل أخطاء الإدخال .

مثال :

نموذج "فورما" للتاريخ أو رقم التليفون أو أى حقل آخر.

(٥ / ٦) وجود مسلسل منتظم Sequence Checks

يجب أن يكون بالبرنامج مسلسل منتظم (Sequence checks) لا يوجد به تكرار أو إسقاط للأرقام لكل مكون أو فرع بالبرنامج .

مثال :

أرقام فواتير البيع، مسلسل أرقام الموظفين ....

(٥ / ٧) وجود تمييز للأرقام الموجبة والسالبة .

يجب أن يكون بالبرنامج تمييز بالإشارة لكل حقل سواء كان موجبًا أو سالبًا (Sign Checks)

مثال :

أن يكون حقل الحركة الدائنة بالسالب ويكون حقل الحركة المدينة بالموجب للتمييز بينهما والتحقق من صحة القيمة ويجب ألا يقبل البرنامج بإدخال عكس الإشارة المبرمجة بالحقل .

(٨/٥) حماية الملفات الرئيسية بقواعد البيانات (Master fikes Controls Master files)

يجب وضع إجراءات رقابة صارمة على الملفات الرئيسية بقواعد البيانات (Master files Controls) وأن يكون التعديل عليها أو الإضافة أو التحديث تحت إشراف مسئول متخصص وذلك لتأثيرها على جميع ملفات النظام .

مثال :

ملف تعريف أكواد (العملاء - الموردين - الضريبة - الأصناف - المخازن) .

(٩/٥) ضوابط حماية المدخلات :

يجب توفير الضوابط التى تمنع تعديل أو حذف المدخلات بعد إجرائها ، وعند إجراء تعديل على المدخلات من المصرح لهم يجب أن يتضمن البرنامج التوثيق المناسب مثل (الشخص الذى أجرى التعديل - تاريخ التعديل - تفاصيل البيانات قبل التعديل - تفاصيل البيانات بعد التعديل) .

المعيار (٦)

الرقابة على تشغيل وترحيل البيانات Processing controls

أولاً - هدف المعيار :

توفير درجة تأكد معقولة من صحة تنفيذ عمليات معالجة البيانات ، بمعنى التحقق من معالجة كافة العمليات التى تم التصريح بها وعدم معالجة أى عمليات لم يتم التصريح بها ، والتحقق من أن جميع العمليات تم ترحيلها طبقًا للبيانات المعتمدة من المسئولين، وكذلك التحقق من أنه لا يوجد بيانات تم إضافتها أو حذفها أثناء التشغيل والترحيل .

ثانيًا - نطاق المعيار :

يجب تطبيق هذا المعيار أثناء عملية تشغيل البيانات وكذلك ترحيلها .

ثالثًا - بنود الرقابة على المعيار :

(٦ / ١) مراجعة الترحيل Posting Check

يجب مراجعة الترحيل (Posting Check) والتحقق من اكتمال عملية الترحيل وأن البيانات التى تم إدخالها هى البيانات التى تم ترحيلها .

مثال :

أن قيود اليومية والسجلات قد تم ترحيلها إلى حسابات الأستاذ بصورة صحيحة.

(٦ / ٢) التحقق من تساوى الإجماليات :

يجب التحقق من أن الإجماليات الفرعية تساوى الإجمالى العام ((Cross - footing

مثال :

إجماليات الحسابات الفرعية لحسابات العملاء يجب أن تتساوى مع مجموع حساب العملاء . إجماليات مبيعات الفروع يجب أن يساوى إجمالى حساب المبيعات وإذا حدث خطأ لا يقبل البرنامج الترحيل .

(٦ / ٣) اتزان القيد المحاسبى .

يجب أن يتم التحقق عند الترحيل من أن مجموع الجانب المدين يساوى مجموع الجانب الدائن لكل قيد يومية يتم إدخاله لتحقيق اتزان القيد المحاسبى (Zero-Balance Check) .

(٦ / ٤) منع الترحيل فى حالة وجود أخطاء :

يجب أن يكون بالبرنامج خاصية عدم الترحيل فى حالة وجود أخطاء أو عدم اكتمال الملف أو عدم تطابق بعض البيانات مع ملفات الأكواد الرئيسية أو عدم وجود تصريح .

(٦ / ٥) وجود رسالة تؤكد اكتمال الترحيل :

يجب أن يظهر البرنامج رسالة بأن عملية الترحيل اكتملت وناجحة للتأكد من اكتمال البيانات .

(٦ / ٦) الربط بين قواعد البيانات :

يجب أن يتم الربط بين شاشة البرنامج مع الملفات الرئيسية باستخدام مفاتيح (Key Integrity Checks)

مثال :

عند اختياره رقم أو كود المورد بفاتورة الشراء يتم ربطه مع ملف الموردين وإظهار اسم المورد .

المعيار (٧)

الرقابة على المخرجات Output Controls

أولاً - هدف المعيار :

يهدف إلى تأكيد دقة المخرجات من عمليات تشغيل ومعالجة البيانات . بمعنى التأكد من أن مخرجات النظام المحاسبى كاملة ودقيقة ويتم توزيعها على المستخدمين الملائمين .

ثانيًا - نطاق المعيار :

يجب تطبيق هذا المعيار على مخرجات البرنامج (التطبيق) سواء كانت تقارير مطبوعة ورقيًا أو ملفات ممغنطة وتداول هذه المخرجات بواسطة الأشخاص المصرح لهم فقط.

ثالثًا - بنود الرقابة على المعيار :

(٧ / ١) قصر صلاحيات الحصول على المخرجات على أشخاص معينة .

يجب أن توجه تقارير المخرجات إلى المسئولين الذين لهم الصلاحية لاستخدام هذه التقارير بالشركة .

(٧ / ٢) وجود ملخص لبيانات كل تقرير واسم المسئول عن التقرير :

يجب أن تتضمن آخر صفحة بالتقرير بيان أن التقرير اكتمل وتاريخ الطباعة واسم المسئول عن التقرير (End of Job Markers) كما يجب أن يوضح رقم التقرير وأن يكون اسم التقرير معبراً عن محتوى التقرير .

(٧ / ٣) مرونة التقارير :

يجب أن تتمتع التقارير المستخدمة بالبرنامج بالمرونة من حيث تعدد التقارير وإمكانية إنشاء تقارير مختلفة لخدمة أغراض المستخدمين المختلفين للتقارير المالية وتقارير التشغيل دون الحاجة للاستعانة بالشركة المنتجة للبرنامج أو بخبراء تقنية المعلومات ، كما يجب أن تتمتع هذه التقارير بإمكانية التصدير فى شكل بيانات مقروءة مثل تصدير البيانات فى شكل ملفات " (Elasticity Of financial Ans Operationl Reports) "Excel, Access,DBF .

المجموعة الثالثة

معايير التطبيقات المالية والمتطلبات الضريبية

Financial Reporting And Tax Controls

يهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من سلامة عمليات التسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير وتشمل مجموعة من المعايير التى تظهر مقومات النظام التى تتمثل فى (الوجود - الأمان - الصحة - الدقة - الاكتمال) ويجب أن تكون نقاط الرقابة التالية مبرمجة بالبرنامج التطبيقى المستخدم على الحسابات الآلية وهى الحد الأدنى ويمكن زيادتها لزيادة الرقابة وتحسين الأداء بناءً على توجيهات الشركة المنتجة للبرامج أو توجيهات الشركة المستخدمة للبرنامج والمراقبين لهذه النظم وتتمثل فى المعايير الآتية :

رقم المعيار	اسم المعيار
٨	الأحكام العامة
٩	الرقابة على تطبيقات الحسابات العامة
١٠	الرقابة على تطبيقات المبيعات
١١	الرقابة على تطبيقات المشتريات
١٢	الرقابة على تطبيقات المخازن

المعيار (٨)

الأحكام العامة

أولاً - هدف المعيار :

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المتطلبات الواجب توافرها فى نظام الحسابات الآلية المستخدم وهى الحد الأدنى ويمكن زيادتها لتحسين الرقابة والمصداقية والشفافية والاكتمال وزيادة الثقة بين المتعاملين وتحسين الأداء بناءً على توجهات المستخدمين والمنتجين والمراقبين لهذه النظم .

ثانيًا - نطاق المعيار :

يطبق هذا المعيار على الشركات المستخدمة لتطبيقات البرامج المحاسبية الآلية :

١ - تطبيقات الحسابات العامة .

٢ - تطبيقات المبيعات .

٣ - تطبيقات المشتريات .

٤ - تطبيقات المخازن .

ويستثنى من ذلك :

١ - فى حالات السياحة والخدمات يمكن الاكتفاء بفواتير الإيرادات واليومية العامة (الحسابات العامة) على أن يدرج بالحسابات العامة تفصيل ملائم .

٢ - فى حالات المقاولات يمكن الاكتفاء بمكون المستخلصات والإيرادات واليومية العامة (الحسابات العامة) على أن يدرج بالحسابات العامة تفصيل ملائم .

يمكن للشركة أن تستخدم تطبيقات أخرى على النظام الآلى المستخدم مثل برنامج الأجور وإدارة النقدية وإدارة الأصول وأوامر الشغل وغيرها على أن تكون مترابطة مع الدورة المحاسبية الآلية .

ثالثًا - بنود الرقابة على المعيار

(٨/ ١) بيانات واجهة البرنامج Interface

(٨/١/١) يجب أن يكون كود الشركة واسم للشركة ظاهر.

(٨/١/٢) يجب أن تظهر كل الشركات التى تم فتح قواعد بياناتها على التطبيق متضمنًا النسخة التجريبية إن وجدت .

(٨/١/٣) يجب أن تظهر بوضوح النسخ التجريبية تحت مسمى نسخة تجريبية وليس باسم شركة .

(٨/١/٤) يجب أن يظهر على التطبيق اسم البرنامج ، رقم الإصدار ، رخصة استخدام البرنامج .

(٨/١/٥) يجب وجود اسم مستخدم وكلمة مرور للدخول على برنامج التطبيقات .

(٨/١/٦) يجب أن يوضح البرنامج فترة البيانات المتوافرة على قواعد البيانات .

(٨/١/٧) يجب عند فتح التطبيق يجب أن يظهر مكونات البرنامج .

مثال :

فواتير المبيعات - إشعارات مردودات - أو يومية مبيعات ومردوداتها - مشتريات - مردودات مشتريات أو يومية مشتريات ومردوداتها - مخازن - حسابات عامة - نقدية - أصول - شئون عاملين وأجور ..... أخرى) .

(٨/ ٢) مكونات البرنامج System Component

(٨/٢/١) يجب أن تكون التطبيقات الإلكترونية مترابطة وترحل إلكترونيًا فيما بينها .

مثال :

يتم ترحيل قيم المبيعات من مكون فواتير المبيعات (يومية المبيعات) إلى حسابات المبيعات بالحسابات العامة وترحل الكميات إلى كارت الصنف وترحل تكلفة المنصرف إلى حسابات تكلفة البضاعة المباعة بالحسابات العامة .

(٨/٢/٢) يجب أن يكون هناك ملف رئيسى بقواعد البيانات يوضح أكواد وفئات ضريبة القيمة المضافة المستخدمة طبقًا لقانون الضريبة على القيمة المضافة وربطها بالأصناف ، على أن يكون التعديل على هذا الملف موثق مستنديًا من المديرين المسئولين ويبين أسباب التعديل ولا يسمح بالدخول عليه إلا للمسئولين عن التعديل فقط ، كما يحدد الملف الرئيسى بقواعد اليبانات أكواد وفئات ضريبة الخصم المستخدمة طبقًا لقانون الضريبة العامة للدخل .

(٨/٢/٣) يجب أن يكون هناك ملفات رئيسية بقواعد البيانات توضح أكواد الموردين وأكواد العملاء وأكواد حركة المخازن وأكواد الأصناف ورقم التسجيل الضريبى إن وجد ورقم الملف بالضرائب العامة إن وجد وذلك بالنسبة للمشتريات والمصروفات .

(٨/٢/٤) يجب أن يكون التعديل على الملفات الرئيسية بقواعد البيانات موثق مستنديًا من المديرين المسئولين ويبين أسباب التعديل ولا يسمح بالدخول عليه إلا للمسئولين عن التعديل فقط .

(٨/٢/٥) يجب أن تكون جميع مكونات برنامج الحسابات الآلية متفقة مع معايير المحاسبة المصرية وقوانين الضرائب المختلفة وفى حالة اختلافه يجب على المدير المالى بالشركة الإفصاح عن ذلك وكيفية معالجته لذلك بالقوائم المالية للشركة .

(٨/٣) ترحيل البيانات : Posting

(٨/٣/١) يجب أن يكون الترحيل نهائيًا وعدم وجود خاصية إلغاء الترحيل وعدم قيام الشركة المنتجة للبرنامج بفك الترحيل ويتم إجراء التعديل بعمل تسوية فى شكل قيد عكسى أو إشعار مدين أو دائن على نظام الحسابات الآلية .

(٢/٣/٨) فى حالة تعمد الشركة إلغاء الترحيل يجب أن يتضمن البرنامج تقرير خاص يوضح المقارنة بين ما قبل إلغاء الترحيل وبعده بتقرير منفصل بحيث يوضح كل ما تم خلال الفترة من فك الترحيل وعدد المرات وما تم تعديله على أن يقوم المدير المالى أو المراجع الداخلى بطباعة التقرير وتوثيقه لكل حالة فك ترحيل على حدة وعمل بيان يوضح أسباب فك الترحيل وتأثيراته تفصيليًا وحفظها مستنديًا وأن يبدى المراجع الخارجى للشركة رأيه فى ذلك الشأن، كما على الشركة أن تقوم بإمداد المصلحة بالتقرير والبيان الموثق عند الطلب لإبداء رأيها فى ذلك الشأن .

(٨/ ٤) الإفصاح :

(١/٤/٨) على المدير المالى أن يقوم بالإفصاح بتقرير سنوى موثق منه ومن الشركة عن صلاحية وكفاءة الرقابة الداخلية بدرجة معقولة عن استخدام النظام الآلى المحاسبى بالشركة وأن يقوم بالإفصاح عن أى خلل حدث فى إجراءات الرقابة أثناء التشغيل وتأثيراتها المحاسبية والضريبية على أن يقوم المراجع الخارجى باختبار مصداقية ذلك وأن يدخل ذلك ضمن تقرير مراقب الحسابات. كما أن على الشركة أن تقوم بإمداد المصلحة بهذا التقرير عند الطلب .

(٢/٤/٨) يجب على الشركة المستخدمة لأنظمة حسابات آلية الإفصاح والتعاون الكامل مع المراجعين الخارجين والجهات الضريبية بخصوص التحقق من صحة الحسابات الآلية من حيث مكوناتها المختلفة والبيانات المستخدمة عليها وإجراءات الرقابة عليها .

(٣/٤/٨) يجب الإفصاح عن السياسات المالية الموضوعة مسبقًا فى بداية كل سنة مالية مثل (سياسة تقييم المخزون - التكاليف ...) وعدم إجراء أى تعديل عليها إلا من خلال إجراء موثق من قبل الإدارة العليا وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية .

(٨/٥) قصر صلاحيات الحصول على المخرجات على أشخاص معينة :

(٨/٥/١) يجب أن تحتوى كافة التقارير فى أول صفحة على البيانات الآتية (اسم الشركة - عنوان الشركة - تاريخ استخراج التقارير - الفترة المالية) وأن تحتوى كل صفحة من التقرير على رقم الصفحة وإجمالى عدد الصفحات وأن تحتوى آخر صفحة بالتقرير على تعريف يفيد بنهاية التقرير .

(٨/٥/٢) يجب إصدار إقرار الضريبة على القيمة المضافة بصورة آلية من برنامج الحسابات يحتوى على جميع بيانات الإقرار .

(٨/٦) تعتبر النماذج المرفقة جزءًا لا يتجزأ من هذه المعايير .

المعيار (٩)

الرقابة على تطبيقات الحسابات العامة

أولاً- هدف المعيار :

تعتبر اليومية العامة أهم الدفاتر المحاسبية والعمود الفقرى لها حيث يتم الترحيل منها إلى حسابات الأستاذ ، والتى يتم تجميع حركاتها المدينة والدائنة لينشأ ميزان المراجعة لجميع الحسابات فى نهاية الفترة، والذى يتم بناءً عليه إعداد القوائم المالية، والتى تعتبر الأساس عند محاسبة مصلحة الضرائب.

ويهدف هذا المعيار إلى التحقق بدرجة معقولة من سلامة وانتظام النظام المحاسبى الآلى، لكى تتسم القوائم المالية بخصائص القابلية للفهم والملاءمة والمصداقية والقابلية للمقارنة من خلال اكتمال النظم المحاسبية الآلية المستخدمة، وترابط مكوناتها وتوافقها مع معايير المحاسبة المصرية، وقوانين الضرائب المختلفة، مع الإفصاح فى حالات الاختلاف أو فى حالات ضعف الرقابة الداخلية على هذه النظم.

ثانيًا- نطاق المعيار :

يجب تطبيق هذا المعيار على جميع التعاملات وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية.

ثالثًا- بنود الرقابة على المعيار :

(٩ / ١) التكويد :

(١/١/٩) يجب أن يتوافر دليل حسابات شجرى أى يتم تكويد الحسابات على أساس يوضح الحسابات الرئيسية والحسابات الفرعية لها.

مثال:

كود الحساب	اسم الحساب
١	الأصول
١١	الأصول الثابتة
١١١	المخازن
١١١١	مخزن الخامات
١١١٢	مخزن التعبئة والتغليف
١١١٣	مخزن الإنتاج تحت التشغيل
١١١٤	مخزن الإنتاج التام
١١١٥	مخزن قطع الغيار

(٩/ ١/ ٢) - يجب أن يتم تحديد أكواد اليوميات.

مثال :

كود اليومية	نوع اليومية
١	مبيعات آجلة
٢	مبيعات نقدية
٣	مشتريات محلية
٤	مشتريات مستوردة
٥	عهد
٦	مخازن
٧	نقدية
٨	بنوك
٩	تسويات

(٢/٩) تمييز الترحيل

يجب أن يظهر بقواعد البيانات طريقة الترحيل آليا أو يدويا (أى يوضح ما إذا كان القيد قد تم إنشاؤه تلقائيا من خلال تطبيقات (المبيعات - المشتريات - المخازن.....) أو تم إنشاؤه بتطبيقات الحسابات العامة.

مثال :

استخدام مميز للترحيل من المكونات الفرعية مثل مرحل تلقائى من مكون المبيعات (S.trx) وفى حالة عمل قيد يدويا يكون مميز مثل (GL.trx) يجب عمل مميز فرعى بالبرنامج بتحديد نوع المستند لكافة تكاليف الشركة من المصروفات والمشتريات لتوضيح مؤيد أو غير مؤيد مستنديا - وتوضيح إن كان المؤيد بمستند داخلى أو خارجى لكافة تعاملات الشركة.

يجب أن يوجد تفصيل ملائم لحسابات أستاذ المشتريات أى يتم الفصل بين المحلى والمستورد والمصاريف الخاصة بالرسائل الاستيرادية ومصاريف التشغيل الأخرى.

يجب أن ينشأ تفصيل ملائم لحساب أستاذ كل أصل ثابت سواء جديد أو قديم يوضح قيمة شراء الأصل بناء على التكلفة التاريخية واسم المورد وما يصرف على هذه الأصول مقابل الصيانة والإصلاح ونسبة وقيمة إهلاك الأصل.

فى حالة استخدام عملة أجنبية يجب أن يكون بالنظام إمكانية التحويل إلى الجنيه المصرى وفقا لأسعار البنك المركزى المصرى.

(٣/٩) إنشاء وترحيل قيود اليومية

(١/٣/٩) - يجب أن يتم إدخال القيود لجميع عمليات المنشأة حسب الترتيب الزمنى لحدوثها أولا بأول وأن تكون قيود اليومية بمسلسل منتظم ومؤيدة بالمستندات اللازمة.

(٢/٣/٩) - يجب عدم سماح النظام بحذف القيود المرحلة أو إلغائها من النظام، ويتم التصحيح فقط من خلال قيد عكسى أو تسويات ظاهرة بالنظام.

(٣/٣/٩) - يجب أن لا يسمح البرنامج بترحيل قيود غير متزنة، أى يجب أن يكون إجمالى قيمة الجانب المدين مساوية لإجمالى قيمة الجانب الدائن وذلك لكل قيد يومية.

(٩ / ٤) الترابط مع الأنظمة الفرعية الأخرى

(٩/٤/١) - يجب أن يوجد ترابط بين الأنظمة الفرعية (مبيعات - مشتريات - مخازن - نقدية - أصول - أجور) مع نظام الحسابات العامة أى يتم الترحيل آليا ومباشرة من هذه الأنظمة الفرعية إلى الحسابات المختصة بنظام الحسابات العامة دون الحاجة لإعادة إدخال القيود مرة أخرى.

(٩/٤/٢) - يجب أن تتطابق إجماليات قيمة الحسابات الفرعية مع إجمالى قيمة الحساب الرئيسى.

مثال :

تطابق الحسابات الفرعية للبنوك المختلفة مع إجمالى حساب البنوك .
- تطابق الحسابات الفرعية للمخازن المختلفة مع إجمالى حساب المخزون .

(٩ / ٥) الإفصاح

(٩/٥/١) - يجب أن يكون إنشاء وتعديل الإعدادات الأساسية للنظام الآلى "لتحديد كود العملة - سعر تحويل العملة - أكواد الحسابات - اليوميات - مميز القيد" بناء على توثيق من المدير المسئول وأن تفصح الشركة عن التعديلات وأسبابها.

مثال:

تحديد العملات المختلفة جنيه، دولار ويورو ... وأسعار التحويل وعمل الأكواد اللازمة لهذه العملات
تحديد خريطة الحسابات طبقا للدليل الشجرى وعمل الأكواد اللازمة لهذه الحسابات
تحديد اليوميات المختلفة كيومية المبيعات - يومية المشتريات - يومية المردودات والتسويات وعمل الأكواد اللازمة لهذه اليوميات.

(٩/٥/٢) - يجب الإفصاح عن سلامة نظام الحسابات العامة والإفصاح عن أى تعديلات على الحسابات أو أى اختلالات بالحسابات الآلية تتعارض مع معايير المحاسبة المصرية وقوانين الضرائب المصرية على أن تكون موثقة من المدير المالى المسئول بالشركة والمحاسب القانونى للشركة.

(٩/٦) الترصيد :

(٩/٦/١) - يجب أن يوضح البرنامج أرصدة أول المدة وطبيعتها مدين أو دائن كما يوضح الحركات خلال الفترة وطبيعتها مدين أو دائن كما يوضح أرصدة آخر المدة وطبيعتها مدين أو دائن مع وجود وصف ملائم مكتوب لوصف طبيعة القيد لكل قيد يومية.

(٩/٦/٢) - يجب أن تكون الأرصدة الافتتاحية للفترة المالية مساويا للأرصدة الختامية للفترة السابقة على النظام.

(٩/٧) التقارير :

يجب توافر تقارير كافية مصممة بالبرنامج، وأن يتمتع البرنامج بمرونة فى استخراج التقارير، وأن يصدر البرنامج جميع التقارير فى شكل ملفات "Excel, Access, DBF" طبقا للبند (٣/٧) ومن أهم التقارير التى يجب أن تتوافر فى نظام الحسابات العامة:

ميزان مراجعة عن فترة يوضح:

- أرصدة أول وآخر الفترة وإجمالى الحركة المدينة وإجمالى الحركة الدائنة لكافة الحسابات خلال الفترة .

- تقارير بالحسابات الختامية (الميزانية - قائمة الدخل - التدفقات النقدية)

- تقرير بتفاصيل قيود اليومية خلال الفترة يوضح:

رقم القيد - تاريخ القيد - رقم الحساب - اسم الحساب - قيمة الحركة مدين ودائن - مميز القيود (صرف - قبض - تسويات .....) والمميز الفرعى (مؤيد - غير مؤيد مستنديا) ووصف للقيد واضح وطريقة الترحيل.

- تقرير بحركة حساب أو حسابات أستاذ معينة خلال الفترة يوضح:

رقم القيد - تاريخ القيد - رقم الحساب - اسم الحساب - قيمة الحركة مدين ودائن - مميز القيود (صرف - قبض - تسويات .....) والمميز الفرعى (مؤيد - غير مؤيد مستنديا - داخليا أو خارجيا) ووصف واضح للقيد وطريقة الترحيل.

المعيار (١٠)
الرقابة على تطبيقات المبيعات

أولاً- هدف المعيار:

الإيراد هو الدخل الذى ينشأ من خلال ممارسة المنشأة لأنشطتها العادية ويشار إليه بمسميات عديدة منها المبيعات والأتعاب والعمولات.

ويهدف هذا المعيار إلى التأكد من صحة وواقعية البيانات المالية بتطبيقات المبيعات كأحد أجزاء نظم المعلومات المحاسبية الآلية، وذلك من خلال وضع ضوابط لنظام الرقابة الداخلية للتأكد من أن نظام المبيعات لا يتضمن نقاط ضعف تؤدى إلى تضليل القوائم المالية للمركز المالى ونتائج الأعمال وتؤثر على عملية التشغيل الصحيح للضريبة.

ثانيًا - نطاق المعيار:

يجب تطبيق هذا المعيار عند المحاسبة عن الإيراد المحقق من برنامج الحسابات الآلية (تطبيقات المبيعات) والناتج عن المعاملات والأحداث التالية:

١ - بيع سلع.

٢ - تقديم خدمات .

٣ - استخدام الغير لأصول المنشأة مما يتولد عنها عائد أو إتاوات أو توزيعات أرباح.

ثالثًا- بنود الرقابة على المعيار:

(١٠/ ١) الصلاحيات :

(١٠/١/١) - يجب الفصل بين مهام موظفى المبيعات حيث لا يسمح النظام لمستخدم واحد بتلقى أوامر البيع وتسجيل المبيعات وتلقى المدفوعات.

مثال:

إذا كانت المبيعات النقدية على سبيل المثال تتم من خلال إعداد أمر البيع "فاتورة" من موظف المبيعات ، بينما تحصيل ثمن البيع يتم من خلال موظف آخر "أمين الصندوق مثلا" وكذلك تسليم البضاعة المباعة يتم من خلال شخص ثالث.

فإن إمكانية التلاعب بقيمة المبيعات تكون أقل مما لو كان إعداد أمر البيع وتحصيل الثمن وتسليم البضاعة يتم من قبل موظف واحد. وهذا من شأنه أن يؤدى بمراجع الحسابات إلى ضرورة مراجعة هذه العمليات بشكل أوسع.

(٢/١/١٠) - لابد من وجود صلاحيات لكل مستخدم تتيح له إمكانية (الإدخال - التعديل - الإلغاء - المشاهدة - الطباعة)

مثال :

على سبيل المثال: يمكن عمل صلاحيات للكاشير على أنه يقوم بالتعامل فقط مع الفواتير يمكن أن تجعل الكاشير له صلاحية عرض الفواتير والإضافة عليها فقط ولكنه لا يستطيع تعديل أو إلغاء فاتورة.

(٢/١٠) تكامل وترابط البيانات

(١/٢/١٠) يجب ألا يقبل النظام قبول إصدار أو ترحيل أى فاتورة بيع غير مكتملة البيانات

مثال:

ألا يسمح نظام فواتير المبيعات بإصدار أو ترحيل فاتورة مبيعات لا تحتوى على البيانات الأساسية للفاتورة مثل:

(رقم الفاتورة - تاريخ الفاتورة - اسم العميل - اسم الصنف - الكمية - القيمة - الضريبة).

(٢/٢/١٠) - يجب عدم قبول نظام فواتير البيع إصدار فاتورة بيع لأصناف لا يوجد لها رصيد كافى بالمخازن

(٣/٢/١٠) - يجب ألا يقبل نظام المبيعات إدخال فواتير لعملاء أو أصناف أو فئات ضريبية غير التى تم تكويدها مسبقا على الملف الرئيسى للنظام (Master file).

(٤/٢/١٠) - يجب أن يكون هناك ربط بين إشعار مردودات المبيعات مع فاتورة المبيعات الخاصة به وأن يتم ردها بنفس القيمة فى تاريخ البيع وليس بسعر البيع الحالى.

(٣/١٠) تصنيف وتمييز البيانات :

- يجب الا يقبل النظام كتابة اى حروف نصية أو رموز للخانات الرقمية على الفاتورة كخانات (التاريخ - الكمية - القيمة - الضريبة)
- يجب عدم قبول نظام فواتير البيع أى قيم سالبة
- يجب تصنيف وتمييز المبيعات لأغراض الضريبة إلى (محلى - صادرات - إعفاءات)

(١٠/٤) آلية إنشاء البيانات :

(١٠/٤/١) - يجب أن يقوم النظام بإنشاء مسلسل فواتير البيع بصورة آلية ولا يسمح النظام بتكرار أرقام فواتير البيع أو إصدار فواتير بمسلسل خارج مسلسل الفواتير.

(١٠/٤/٢) - يجب أن يتم إنشاء تاريخ الفاتورة تلقائيا من خلال النظام ولا يسمح النظام بإدخال تاريخ سابق أو لاحق للفترة (الشهر) المفتوحة بالنظام.

(١٠/٤/٣) - يجب أن يقوم النظام باحتساب قيمة المبيعات والضريبة المحملة وإجمالى قيمة الفاتورة آليا وأن تظهر قيمة ضريبة القيمة المضافة منفصلة عن قيمة المبيعات فى الفاتورة.

(١٠/٤/٤) - يجب عدم سماح النظام بالتعديل على فاتورة البيع أو حذفها بعد تسجيلها ويتم إلغاء الفاتورة بقيد عكسى بالحسابات العامة أو عن طريق الإشعارات على مكون فواتير البيع.

(١٠/٤/٥) - إتاحة النظام لتسجيل مردودات المبيعات والإشعارات المدينة والدائنة على أن يكون لتلك الإشعارات مسلسل آلى منتظم.

(١٠/٤/٦) - يجب أن يسمح البرنامج بطباعة أصل الفاتورة مرة واحدة فقط وفى حالة طباعة الفاتورة مرة أخرى (صورة) يقوم النظام بتمييزها بإضافة شعار Copy على كامل الفاتورة مع تعطيل القدرة على التقاط الصور لشاشة الفواتير بالبرنامج.

(١٠/٤/٧) - يجب أن يحتوى النظام على نموذج إدخال لفاتورة مبيعات يحتوى على كافة بيانات الفاتورة الضريبية التى نص عليها قانون الضريبة على القيمة المضافة وقانون ضرائب الدخل.

(١٠/٥) ترحيل البيانات :

(١٠/٥/١) - يجب أن يكون هناك ترابط بين نظام فواتير البيع والأنظمة الفرعية الأخرى وأن تتم عملية ترحيل بيانات فواتير البيع بصورة آلية على النحو التالى:-

ترحل قيم فواتير المبيعات إلى اليومية العامة وحساب أستاذ المبيعات بالحسابات العامة وحسابات العملاء.

ترحل قيمة ضريبة القيمة المضافة إلى حساب أستاذ ضريبة القيمة المضافة بالحسابات العامة.

ترحل تكلفة المنصرف إلى حسابات تكلفة البضاعة المباعة بالحسابات العامة.

تتطابق الكميات المنصرفة على فواتير البيع بالمنصرف للبيع بكروت الصنف بالمخزن.

(١٠/٥/٢) - يجب أن يكون الترحيل على الحسابات العامة طبقا لبند (٣/٩) من هذه المعايير.

(١٠/٥/٣) - يجب أن تتم عملية الترحيل للحسابات العامة فى نفس الشهر.

(١٠/٥/٤) - يجب أن يتم إقفال نظام المبيعات فى آخر يوم فى السنة المالية بالتزامن مع إقفال نظام المخازن.

(١٠/٦) التقارير :

(١٠/٦/١) - يجب أن يتمتع البرنامج بمرونة فى أنواع التقارير ويجب أن يكون الحد الأدنى للتقارير المتاحة على النظام كالتالى:

- تقرير فواتير البيع ويحتوى التقرير على (رقم الفاتورة - تاريخ الفاتورة - كود الصنف - اسم الصنف - قيمة الفاتورة - الكمية - سعر بيع الوحدة - الخصومات - صافى قيمة البيع - الضريبة المحملة - فئة الضريبة - اسم العميل - كود العميل - رقم تسجيل العميل أو الرقم القومى) (نموذج (أ))
- تقرير يوضح فواتير المبيعات الملغاة :

تقرير بمردودات المبيعات ويحتوى التقرير على (رقم الإشعار - تاريخ الإشعار - رقم فاتورة البيع - كود الصنف - اسم الصنف - قيمة الفاتورة - الكمية - سعر بيع الوحدة - الخصومات - صافى قيمة المردودات - الضريبة المحملة - فئة الضريبة - اسم العميل - كود العميل - رقم تسجيل العميل أو الرقم القومى) (نموذج (ب))

- البرنامج المستخدم يجب أن يوفر جميع البيانات المطلوبة بالإقرارات الضريبية بصورة آلية ويعتبر عمل الإقرارات الضريبية آليا ميزة إضافية توفر قدراً أكبر من المصداقية للإقرار.

(١٠/٦/٢) - يجب أن يتيح البرنامج استخراج جميع التقارير فى شكل قواعد بيانات طبقا لبند (٣/٧) من هذه المعايير.

المعيار (١١)

الرقابة على تطبيقات المشتريات

أولاً- هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى التأكد من صحة وواقعية البيانات المالية بتطبيقات المشتريات كأحد أجزاء نظم المعلومات المحاسبية الآلية وذلك من خلال وضع ضوابط لنظام الرقابة الداخلية للتأكد من أن نظام المشتريات لا يتضمن نقاط ضعف تؤدى إلى تضليل القوائم المالية للمركز المالى ونتائج الأعمال وتؤثر على عملية التشغيل الصحيح للضريبة.

ثانيا- نطاق المعيار:

يجب تطبيق هذا المعيار عند المحاسبة عن المشتريات (محلى - مستورد) المحققة من برامج حسابات آلية (تطبيقات المشتريات) والناتج عن المعاملات والأحداث التالية:

شراء سلع (خامات - مواد تعبئة وتغليف - إنتاج تام - قطع غيار - مستلزمات تشغيل)

شراء خدمات (خدمات التشغيل لدى الغير)

شراء أصول

ثالثًا- بنود الرقابة على المعيار:

(١١/١) تكامل وترابط البيانات:

(١١/١/١١) - يجب أن يرتبط مكون المشتريات ارتباطًا مباشراً مع نظام الحسابات العامة والمخازن والمدفوعات والمقاولات وكافة البرامج الأخرى.

(١١/١/٢) - يجب الربط بين أوامر الشراء والاعتمادات المستندية وبين المدفوعات النقدية والشيكات.

(١١/١/٣) - ربط كميات الأصناف بفاتورة المشتريات بالوارد إلى المخازن.

(١١/١/٤) - يجب ألا يقبل النظام إصدار أو ترحيل أى فاتورة مشتريات غير مكتملة البيانات.

(١١/١/٥) - يجب أن يكون هناك ربط بين مردودات المشتريات مع فاتورة المشتريات الخاصة بها وأن يتم ردها بنفس القيمة فى تاريخ الشراء.

(١١/٢) تصنيف وتمييز البيانات :

(١١/٢/١) - يجب أن يحتوى النظام على نموذج إدخال لفاتورة مشتريات يحتوى على كافة بيانات الفاتورة الضريبية التى نص عليها قانون الضريبة على القيمة المضافة وقانون ضرائب الدخل.

(١١/٢/٢) - يجب ربط بيانات المخازن (رقم وتاريخ إذن الإضافة) مع بيانات فاتورة المشتريات.

(١١/٢/٣) - يجب ألا يقبل النظام كتابة حروف نصية أو رموز للخانات الرقمية على الفاتورة كخانات (التاريخ - الكمية - القيمة - الضريبة)

(١١/٢/٤) - يجب عدم قبول نظام فواتير مشتريات أى قيم سالبة فيما عدا مردودات المشتريات.

(١١/٢/٥) - ضرورة وجود ملف بقائمة الموردين المعتمدين تجنبا لإضافة موردين وهميين ورفض إدخال عمليات لموردين ليس لهم حسابات.

(١١/٣) ترحيل البيانات :

(١١/٣/١) - يجب أن يكون هناك ترابط بين نظام فواتير المشتريات والأنظمة الفرعية الأخرى وأن تتم عملية ترحيل بيانات فواتير المشتريات بصورة آلية على النحو التالى:

- يجب ترحيل قيم فواتير المشتريات إلى حساب أستاذ المشتريات بالحسابات العامة وحسابات الموردين.
- يجب ترحيل قيمة ضريبة القيمة المضافة إلى حساب أستاذ ضريبة القيمة المضافة بالحسابات العامة.
- يجب أن تتطابق الكميات الواردة على فواتير المشتريات بالوارد من المشتريات بكروت الصنف بالمخزن.

(٢/٣/١١) - يجب أن تتم عملية الترحيل للحسابات العامة فى نفس الشهر.

(٣/٣/١١) - يجب أن يتم إقفال نظام المشتريات عند إقفال السنة المالية.

(٤/٣/١١) - يجب أن يكون الترحيل إلى الحسابات العامة طبقا لبند (٣/٩) من هذه المعايير.

(١١/ ٤) التقارير :

يجب أن يتمتع البرنامج بمرونة فى أنواع التقارير ويجب أن يكون الحد الأدنى لبيانات التقارير المتاحة على النظام كالتالى:

- تقرير يوضح فواتير المشتريات (تاريخ الفاتورة - رقم الفاتورة - كود المورد - رقم تسجيل المورد (أو الرقم القومى) - اسم المورد - كود الصنف - اسم الصنف - الوحدة - الكمية - السعر - إجمالى المشتريات - الخصم - صافى المشتريات - فئة الضريبة - قيمة الضريبة - نوع المشتريات - العملة - ضريبة الخصم) (نموذج ج)

- تقرير يوضح إشعارات مردودات المشتريات (نموذج د)

- أن يتيح البرنامج استخراج جميع التقارير فى شكل قواعد بيانات طبقا لبند (٣/٧) من هذه المعايير.

المعيار (١٢)

الرقابة على تطبيقات المخازن

أولاً- هدف المعيار :

يهدف هذا المعيار إلى التأكد من صحة ومصداقية البيانات الخاصة بكميات وتكاليف الأصناف بتطبيقات المخازن كأحد أجزاء نظم المعلومات المحاسبية الآلية من خلال وضع ضوابط لنظام الرقابة الداخلية للتأكد من أن نظام المخازن لا يتضمن نقاط ضعف تؤدى إلى تضليل القوائم المالية وتؤثر على عملية التشغيل الصحيح للضريبة حيث يعتبر تحديد مقدار التكلفة التى تثبت كأصل وترحل من فترة إلى أخرى حتى يتم تحقيق الإيراد المقابل هى القضية الأساسية فى المعالجة المحاسبية للمخزون.

ثانياً- نطاق المعيار :

يطبق هذا المعيار على كافة أنواع المخزون سواء كان:

- محتفظ به بغرض البيع ضمن النشاط العادى للمنشأة.
- فى مرحلة الإنتاج ليصبح قابلاً للبيع.
- فى شكل مواد خام أو مهمات تستخدم فى مراحل الإنتاج أو فى تقديم الخدمات.

ثالثاً- بنود الرقابة على المعيار :

(١٢/ ١) التكويد :

(١/١/١٢) - يجب أن يتوافر دليل لأكواد المخازن بالشركة ويرتبط به دليل آخر لأكواد الأصناف

مثال:

أكواد مخازن الخامات ويرتبط به أكواد أصناف الخامات.
أكواد مخازن التعبئة والتغليف ويرتبط به أكواد أصناف التعبئة والتغليف.
أكواد مخازن الإنتاج تحت التشغيل ويرتبط به أكواد أصناف الإنتاج تحت التشغيل.
أكواد مخازن الإنتاج التام ويرتبط به أكواد أصناف الإنتاج التام.
أكواد مخازن قطع الغيار ويرتبط به أكواد أصناف قطع الغيار.

(٢/١/١٢) - يجب أن يوضح بملفات التعريف للأصناف فئة الضريبة على القيمة المضافة لهذا الصنف أو الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة.

(٣/١/١٢) - يجب ثبات التكويد خلال الفترة.

(٤/١/١٢) - يجب أن يتوافر دليل لأكواد الحركات المخزنية المختلفة.

مثال:

وارد مشتريات - وارد محول - وارد إنتاج تام- مردودات مبيعات - تسويات واردة - وارد تشغيل للغير - صرف مبيعات - صرف عينات - تحويلات منصرفة - مردودات مشتريات - منصرف تشغيل - منصرف تشغيل لدى الغير.

(٢/١٢) إصدار أذون المخازن :

(١/٢/١٢) - يجب أن يكون هناك مسلسل أرقام لكل نوع من أذون المخازن (أى لكل نوع حركة مخزنية)

(٢/٢/١٢) - يجب أن يتم ظهور رقم الإذن المخزنى تلقائيًا وبصورة مسلسلة آلية بواسطة البرنامج بدون تدخل يدوى

(٣/٢/١٢) - يجب أن يتم إصدار الأذون تلقائيا بواسطة البرنامج طبقا للدورة المستندية .

مثال:

(أمر البيع يؤدى لإصدار إذن صرف مبيعات)
(أمر الشراء يؤدى لإصدار إذن وارد مشتريات)

(٤/٢/١٢) - يجب أن يكون تاريخ الإذن هو تاريخ النظام وأن يكون الترحيل للحسابات العامة فى نفس الشهر.

(٥/٢/١٢) لابد من وجود ترابط بين بعض أنواع الأذون فمثلا لا يتم إصدار إذن مردودات مبيعات إلا بعد ربطه بإذن صرف مبيعات سابق لكى يتم الارتجاع بنفس التكلفة.

(٣/١٢) الإفصاح

(١/٣/١٢) - يجب الإفصاح عن طريقة تسعير المنصرف من المخازن (الوارد أولا يصرف أولا- المتوسط المتحرك .....)

(٢/٣/١٢) - يجب الإفصاح عن عناصر التكلفة المستخدمة فى تسعير للمخزون (سعر الشراء - تكلفة النقل الداخلى ...)

(٣/٣/١٢) - يجب الإفصاح عن أرقام حسابات الأستاذ التى يتم الترحيل لها بموجب الحركات المخزنية المختلفة.

(٤/٣/١٢) - يجب الإفصاح عند حدوث تغيير فى التكويد قبل بداية الفترة الجديدة.

(٤/١٢) ترصيد الأصناف :

(١/٤/١٢) - يجب أن تكون الأرصدة الافتتاحية للمخازن مساوية للأرصدة الختامية للمخازن للفترة السابقة.

(٢/٤/١٢) - يجب أن يتم إقفال نظام المخازن فى آخر يوم من الفترة المالية وألا يتم إصدار أى أذون مخزنية بعد ذلك إلا لأغراض التسويات الجردية بناء على محاضر الجرد الفعلى للمخازن ولفترة محددة بعد نهاية السنة المالية.

(٣/٤/١٢) يجب أن يتم حساب الرصيد لكل صنف لحظيًا (أولا بأول) وألا يسمح البرنامج بصرف أصناف ليس لها رصيد وكذلك لا يسمح بظهور رصيد سالب فى أى وقت.

(٤/٤/١٢) يجب أن تتطابق حركات التحويلات (الوارد - المنصرف) بين المخازن

(٥/٤/١٢) يجب وجود إمكانية للتحويل بين العبوات فى حالة اختلاف وحدة البيع أو التصنيع عن وحدة الإضافة للمخازن مثلا من كرتونة إلى عبوات.

(٥/١٢) التقارير :

(١/٥/١٢) يجب توفير تقارير توضح الانحرافات

مثال :

(أوامر بيع ليس له صرف - الأصناف غير المطابقة للجرد الفعلى).

(٢/٥/١٢) يجب أن يتوافر تقرير تفصيلى بحركات المخازن (إنتاج تام ، خامات ....)

يتضمن كلاً من :

(رقم الإذن - رقم المستند - التاريخ - نوع الحركة - كود الصنف - اسم الصنف - الكمية - الوحدة - التكلفة) .

(نموذج و)

(٣/٥/١٢) يجب أن يتوافر تقرير مجمع لحركات المخازن (إنتاج تام ، خامات ....)

يتضمن كلاً من:

(كود الصنف - اسم الصنف - الوحدة - رصيد أول المدة كمية وتكلفة - حركات الوارد لكل نوع كمية وتكلفة - حركات الصرف لكل نوع كمية وتكلفة - رصيد آخر المدة كمية وتكلفة) (نموذج ر)

(٤/٥/١٢) يجب أن يتيح البرنامج استخراج جميع التقارير فى شكل قواعد بيانات طبقا لبند (٣/٧)

تمت بحمد الله تعالى ،،،

سابعًا - المراجع

- المعايير المصرية للمراجعــة بموجب قرار السيد الأستاذ الدكتور محمود محى الدين رقم ١٦٦ لعام ٢٠٠٨

International Audit Standards issued by International Audit Standard (IASB) -

- GTAG,GLOBAL TECHNOLOGY AUDIT GUIDE, AUDITING APPLICATION CONTROLS, THE ISNTITUTE OF INTERNAL AUDITORS, JULY 2007 .

- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission- COSO- INTERNAL CONTROL- INTERGATED FRAMEWORK, MAY 1994

- Committee of sponsoring Organizations of the Treadway Commission- COSO- Internal Control- Integrated Framework Guidance of Monitoring Internal control Systems Volume III - Application Techniques, June 2008

- Introducation to accounting information systems, 2012

- INTERNAL CONTROL; COSO 1992 Control Framework and Management Reporting on Internal Control: Survey and Analysis of Implementation Practices, PARVEEN P. GUPTA, LLB, PH.D. LEHIGH UNIVERSITY, PUPLISHED BY INSTITUTE OF MANAGEMENT ACCOUNTANT - IMA- may 2006 .

-Generally Accepted Auditing Standards- GAAS Auditing and Assurance services, Integrated Approach 14th edition

- ROYAL MALAYSIAN CUSTOMS GUIDE TO ENHANCE TO YOUR ACCOUNTING SOFTWARE TO BE GST COMPLIANT

- Manual of information technology audit volume I office of the comptroller and audit general of India .

- Manual of information technology audit volume ii office of the comptroller and audit general of India

- Guidance on tax complicance for business and accounting software OECD

ثامنا - المرفقات :

تقرير فواتير المبيعات

نموذج (أ)

نوع المبيعات	رقم الفاتورة	تاريخ الفاتورة	رقم تسجيل العميل (أو الرقم القومى)	كود العميل	اسم العميل	كود الصنف	اسم الصنف	الوحدة	الكمية الباعة	سعر الوحدة	العملة	قيمة العملة بالجنيه	إجمالى قيمة المبيعات بالعملة	إجمالى قيمة المبيعات بالجنيه	قيمة الخصم بالجنيه	صافى قيمة المبيعات بالجنيه	فئة ضريبة القيمة المضافة	قيمة ضريبة القيمة المضافة	رقم مستند الصرف من المخازن	رقم قيد اليومية	ضريبة الخصم

تقرير إشعارات مردودات المبيعات

نموذج (ب)

نوع المردودات	رقم الفاتورة	تاريخ الإشعار	رقم تسجيل العميل (أو الرقم القومى)	كود العميل	اسم العميل	كود الصنف	اسم الصنف	الوحدة	الكمية المرتجعة	سعر الوحدة	العملة	قيمة العملة بالجنيه	إجمالى قيمة مردودات المبيعات بالعملة	إجمالى قيمة مردودات المبيعات بالجنيه	قيمة الخصم بالجنيه	صافى قيمة مردودات المبيعات بالجنيه	فئة ضريبة القيمة المضافة	قيمة ضريبة القيمة المضافة	رقم مستند الارتجاع للمخازن	رقم قيد اليومية	ضريبة الخصم

تقرير فواتير المشتريات

نمـوذج (ج)

نوع المشتريات	رقم الفاتورة الى	رقم فاتورة المورد	تاريخ الفاتورة	رقم تسجيل المورد (أو الرقم القومى)	كود المورد	اسم المورد	كود الصنف	اسم الصنف	الوحدة	الكمية المشتراة	سعر الوحدة	العملة	قيمة العملة بالجنيه	إجمالى قيمة المشتريات بالعملة	إجمالى قيمة المشتريات بالجنيه	قيمة الخصم بالجنيه	صافى قيمة المشتريات بالجنيه	فئة ضريبة القيمة المضافة	قيمة ضريبة القيمة المضافة	رقم مستند الوارد للمخازن	رقم قيد اليومية	ضريبة الخصم

تقرير إشعارات مردودات المشتريات

نمـوذج (د)

رقم الإشعار الآلى	نوع المردودات	رقم الفاتورة الى	رقم فاتورة المورد	تاريخ الإشعار	رقم تسجيل المورد (أو الرقم القومى)	كود المورد	اسم المورد	كود الصنف	اسم الصنف	الوحدة	الكمية المرتجعة	سعر الوحدة	العملة	قيمة العملة بالجنيه	إجمالى قيمة مردودات المشتريات بالعملة	إجمالى قيمة مردودات المشتريات بالجنيه	قيمة الخصم بالجنيه	صافى قيمة مردودات المشتريات بالجنيه	فئة ضريبة القيمة المضافة	قيمة ضريبة القيمة المضافة	رقم مستند الصرف من المخازن	رقم قيد اليومية	ضريبة الخصم

تقرير تفصيلى بحركات المخازن (حركة الأصناف)

نمـوذج (و)

نوع الحركة المخزنية	رقم الحركة (المستند)	تاريخ الحركة (المستند)	الرقم المرجعى	كود الصنف	اسم الصنف	الوحدة	الكمية	تكلفة الوحدة	إجمالى التكلفة	كود المخزن	اسم المخزن	اسم الجهة	رقم قيد اليومية

تقرير إجمالى حركات الأصناف بالمخازن

نمـوذج (ر)

كود الصنف	اسم الصنف	الوحدة	رصيد أول المدة		حـركـات الـــوارد								حـركـات المنـــصـرف								رصيد آخر المدة	
					مشتريات		مردودات مبيعات		تسويات واردة		حركات أخرى واردة		مبيعـات		مردودات مشتريات		تسويات متصرفة		حركات أخرى منصرفة			
			كمية	تكلفة	كمية	تكلفة	كمية	تكلفة	كمية	تكلفة	كمية	تكلفة	كمية	تكلفة	كمية	تكلفة	كمية	تكلفة	كمية	تكلفة	كمية	تكلفة

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / عماد فوزى فرج محمد

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٨

٢٥٢٦٨/٢٠١٨-١٦/١٠/٢٠١٨-١٣٠٩